

الحمد لله

2015 ع 130  
03

تمت اعراض القرار  
لبيع أوريدو تونس واورونج

الهيئة الوطنية للاتصالات  
08.10.2015

## قرار

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع 130 دد

تاريخ القرار: 9 مارس 2015

بتاريخ 9 مارس 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع 130 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة 1053 - ضفاف البحيرة - تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أورونج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورونج المركز العمراني الشمالي - 1008 تونس

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع 01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع 46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع 01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع 10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع 3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات إنفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع 53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 27 فيفري 2015 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية الرامية الى الزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري " Nouvelle Option" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه مع جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به من السوق الى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالنفاذ العاجل.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 27 فيفري 2015 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات تحت عد167د تطلبت بموجبها من ترويج خصيمتها للعرض التجاري "nouvelle option" الذي يخول لمشتركيها في عروض "زان" و"كلوب" و"كلو بونوس" و"آل للكل" و"نجمة" و"بوج" و"تهبل" من امكانية التخاطب لمدة 40 دقيقة نحو كل المشغلين مقابل 25 مليما للدقيقة الواحدة ، مؤكدة أن خصيمتها تعمدت إشهار عرضها بشكل مخالف لقرار الموافقة عليه وهو ما يتنافى وفق دعواها مع أحكام القانون 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك و مع قرارات الهيئة التعديلية الرامية الى ضمان احترام قواعد المنافسة النزيهة، وانتهت الى طلب الزام المدعى عليها بإيقاف ترويج العرض التجاري كإلزامها بسحبه وجميع المعلقات والومضات الاشهارية المرتبطة به وبتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات على المدعى عليها.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تسويق العرض التجاري "nouvelle option" مدعية تعمد خصيمتها الإخلال بشروط الموافقة على العرض من خلال التخصيص بمعلقاته الإشهارية على أن سعر الدقيقة يساوي 25 مليما وهو ما يتعارض مع أحكام القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك ويتنافى مع قرارات الهيئة التعديلية الرامية الى ضمان احترام قواعد المنافسة النزيهة، الأمر الذي من شأنه أن يلحق بها أضرارا يصعب تداركها وانتهت الى طلب الزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف العرض التجاري "Nouvelle Option" موضوع الدعوى كإلزامها بسحبه مع جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به من السوق الى حين البت في القضية الأصلية مع الإذن بالنفاذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة عدد 5009 محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ عاطف بالحاج عمر بتاريخ 12 فيفري 2015 تضمن معاينة العرض التجاري المتظلم منه على

موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك والذي "يتمتع المشترك فيه بإمكانية التخاطب لمدة 40 دقيقة بثمن قدره دينارا واحد أي ما يعادل 25 مليما للدقيقة الواحدة".

## الهيئة

حيث ثبت من ملف الدعوى ومن الوثائق المحتج بها أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات "أورنج تونس" أقدم فعلا على تسويق العرض التجاري موضوع الدعوى.

وحيث اتضح بالرجوع الى المصالح المختصة بالهيئة أن شركة "أورنج تونس" كانت قد تقدمت بموجب مراسلتها المؤرخة في 30 ديسمبر 2014 بمشروع عرض تجاري جديد للهاتف الجوال أطلقت عليه اسم "option 40 minute/ 1 jour" يخوّل لمشتركي "زان" و"كلوب" و"كلو بونوس" و"آلو للكل" و"نجمة" و"بوج" و"تهبّل" من امكانية التخاطب لمدة 40 دقيقة نحو كل المشغلين بسعر دينار واحد لمدة يوم واحد.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للعروض التجارية، تبين للهيئة أن الخصائص الفنية والتعريفية للعرض التجاري موضوع الدعوى، কিفما تم ذكرها بمشروع العرض لا تثير إشكالا يذكر. وبناء على ذلك، منحت الهيئة موافقتها على تسويقه بمقتضى قرارها عدد 12 المؤرخ في 20 جانفي 2015 شرط احترام مبادئ الشفافية والوضوح في المعلقات الاشهارية والالتزام بتسويق العرض حسب الخصائص الموافق عليها.

وحيث ثبت من محضر المعاينة المحتج به أن الشركة المطلوبة تعمدت عند ترويجها للعرض المتظلم منه التصييص في معلقاته الاشهارية على أن سعر الدقيقة يساوي 25 مليم والحال أن هذه التعريفية لم ترد ضمن الخصائص التعريفية المصادق عليها من طرف الهيئة بموجب قرارها عدد 12 المؤرخ في 20 جانفي 2015.

وحيث وبصرف النظر عما يمكن أن تثيره هذه الممارسة من خرق القانون عدد 117 لسنة 1992 المؤرخ في 7 ديسمبر 1992 المتعلق بحماية المستهلك وخاصة أحكام الفصل 13 منه، فإن طريقة ترويج وإشهار المدعى عليها للعرض المتظلم منه تتطوي على خرق لقرار الهيئة المتعلق بالموافقة على العرض من خلال تعمد الشركة المطلوبة اشهار خصائص تعريفية لم يتضمنها قرار المصادقة عليه.

وحيث أن في تعمد "أورنج تونس" توخي هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة لقرار الهيئة في ترويج العرض موضوع النزاع انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي يرتب للعارضة أضرار يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته تلك.

## ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أورنج تونس" بسحب المعلقات الإشهارية موضوع العرض المتظلم منه والمسمى "nouvelle option" الى حين البتّ في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عدد 167.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

  


عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات  
بمقتضى رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الموضوعة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات